منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

مكتب التقييم

التقييمات الجديدة: الإصدار الرابع

نوفمبر/تشرين الثاني 2017

تقييمات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تهدف عمليات التقييم في المنظمة إلى إعطاء البلدان الأعضاء فهما أعمق وأساسا موضوعيا لقراراتها على الصعيد السياساتي والتنفيذي، والمساهمة في التعلم المؤسسي للمنظمة، وتوفر أساسا سليما لتحسين تخطيط المنظمة وبرمجتها من حيث الملاءمة بالنسبة للبلدان، وتحديد الأهداف، والتصميم، والتنفيذ. وعلاوة على ذلك، توفر التقييمات الأساس لتعاون الدول الأعضاء مع برامج المنظمة، وتماشيا مع أهدافها الاستراتيجية المتفق عليها، بمنظورها في تحقيق الأمن الغذائي للجميع. التقييم أمر بالغ الأهمية لتعزيز المساءلة والتعلم، لفهم ما إذا كان ما نقوم به صحيحا وما قد نمارسه على وجه خاطئ. ويوجد في المنظمة ثلاثة أنواع رئيسية من التقييمات: -1 التقييمات المواضيعية أو الاستراتيجية -2 تقييمات البرامج القطرية. -3 تقييمات البرامج والمشاريع. وتحدد هذه الوثيقة أحدث التقييمات المكتملة والمستمرة والمخططة لكل فئة.

1. التقييمات المواضيعية أو الاستراتيجية

بدأ مكتب التقييم، في عام 2016، سلسلة جديدة من التقييمات لاستعراض مساهمة المنظمة في أهدافها الاستراتيجية الخمسة، التي أدخلت في حزيران/يونيو 2013 كجزء من الإطار الاستراتيجي المنقح للفترة 2010-2019. وأجرى التقييم الأول في هذه السلسلة، الذي وضع في صيغته النهائية في نهاية عام 2016، تقييما لمساهمة المنظمة في زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (الهدف الاستراتيجي 5). وفي عام 2017، قام المكتب بتقييم مساهمة المنظمة في الحد من الفقر الريفي (الهدف الاستراتيجي 3)، وتمكين نظم الأغذية الزراعية الشاملة والكفؤة (الهدف الاستراتيجي 4).

التقييمات المنجزة مؤخرا

تقييم مساهمة المنظمة في الحد من الفقر الريفي من خلال البرنامج الاستراتيجي 3.

يستند النهج الجديد الذي تتبعه المنظمة للحد من الفقر الريفي إلى عملها الطويل الأمد في مجال زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مع تناول مجالات مثل الحماية الاجتماعية والعمالة الريفية اللائقة. وفي حين أن هذا النهج قد دعم صياغة عمليات استجابة متعددة القطاعات، فإن هناك حاجة إلى استهداف أفضل لأنشطة بناء القدرات، وينبغي إكمال تحليل منهجي للفقر ليسترشد به تصميم البرامج. ولتوسيع نطاق العمل في هذه المجالات الواعدة، ينبغي للمنظمة وضع استراتيجية مصممة خصيصا لتعبئة الموارد، وإشراك المزيد مع الشركاء الجدد الذين يعملون في هذه المجالات، فضلا عن القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل المساواة بين الجنسين.

الحد من الفقر الريفي
نساعد فقراء الأرياف على الوصول للموارد والخدمات التي يحتاجونها – بما يشمل العمالة الريفية والحماية الاجتماعية – لتمهيد طريق الخروج من الفقر.

تمكين نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة
نساعد في بناء نظم غذائية آمنة وفعالة تدعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية.

تقييم مساهمة المنظمة في نظم زراعية أكثر كفاءة وشمولا (البرنامج الاستراتيجي 4)

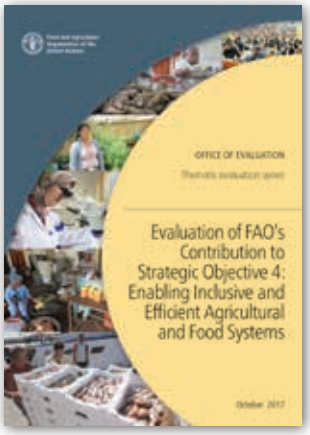

في عالم اليوم المترابط، مع التجارة العالمية للأغذية وتدفق الموارد عبر مناطق مختلفة، هناك حاجة إلى «التفكير في النظم» من أجل استدامة الاستهلاك وأنماط الإنتاج. ويركز برنامج منظمة الأغذية والزراعة على توسيع المنظورات - من التركيز على الإنتاج إلى نهج نظام شامل للزراعة والغذاء. ويسعى البرنامج إلى تحسين كفاءة الموارد في إنتاج وتقديم منتجات فعالة من حيث التكلفة، وصحية وآمنة للجميع، مع ضمان شمل صغار المنتجين، ومجموعات المستهلكين الضعيفة، والبلدان الضعيفة اقتصاديا ودمجها. ووجد التقييم أن البرنامج وثيق الصلة بالموضوع، إلا أن نهج النظم الغذائية المتبع لم يكن مفهوما جيدا. وتتبوأ منظمة الأغذية والزراعة وضعا جيدا يمكنها من دعم البلدان في استحداث نظم غذائية مستدامة؛ ومع ذلك، ينبغي لها التعبير بشكل أفضل عن عرضها للقيمة، وضمان وضع مجموعات المهارات في مكانها من أجل التعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وينبغي اتباع نهج ابتكارية لتعبئة الموارد من أجل إحداث آثار كبيرة.

التقييمات الجارية/المخطط لها

يجري حاليا تقييم مساهمات المنظمة في **القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1)**، و**التنمية الزراعية المستدامة من خلال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (الهدف الاستراتيجي 2)**، وسيتم الانتهاء منهما في الربعين الثاني والرابع من عام 2018، على التوالي . ويعمل مكتب التقييم أيضا على إعداد التقارير التالية:

توليف الدروس المستفادة من تطبيق إطار البرمجة القطرية

يمثل إطار البرمجة القطرية نهجا موحدا تجاه الأهداف الإنمائية المشتركة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية والزراعة وتغير المناخ على المستوى القطري بين المنظمة والحكومة المضيفة. ويهدف هذا التوليف إلى دراسة نوعية إطار البرمجة القطرية من خلال تحديد التحديات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم لأنشطتها. وسوف تولد دروسا لتعزيز نوعية وأهمية الإطار وتأثيره على تعزيز التعاون والشراكة والنتائج المستدامة. وسيعرض التقرير النهائي على الأجهزة الرئاسية في ربيع 2018.

توليف الدروس المستفادة في تطبيق إطار البرمجة القطرية

شكل تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010-2019 عملية تعلم مستمرة، وابتكار وإدارة تكيفية. ويهدف هذا التوليف إلى استخلاص النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من تقييمات الأهداف الاستراتيجية الخمسة، واستقراء ما إذا كان الإطار الاستراتيجي للمنظمة فعالا كأداة للبرمجة في دعمه لمساهمة إنمائية أكبر من جانب المنظمة منذ عام 2014. كذلك، يعتزم هذا التوليف دراسة الكيفية التي طبقت بها المنظمة الإدارة القائمة على النتائج تحت هذا الإطار، وما إذا كان يلزم إجراء المزيد من التحسين في هذا الصدد من، أجل بناء آلية أقوى للإدارة القائمة على النتائج. وسيعرض على الهيئات الرئاسية في ربيع عام 2019.

تقييم عمل المنظمة بشأن الجنسانية

يقيم هذا التقييم نجاح المنظمة في تعميم البعد الجنساني في برامجها، ويجمع النتائج المستمدة من التقييمات الخمسة للأهداف الاستراتيجية، وفقا لسياسة المنظمة بشأن الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح التقييم كيف يمكن للمنظمة أن تواصل إدماج القضايا الجنسانية في التحليل السياقي وتصميم البرامج وتنفيذها، بغية تعزيز فعالية البرامج والمساهمة الإنمائية الشاملة. وسيعرض في مؤتمر المنظمة في عام 2019.

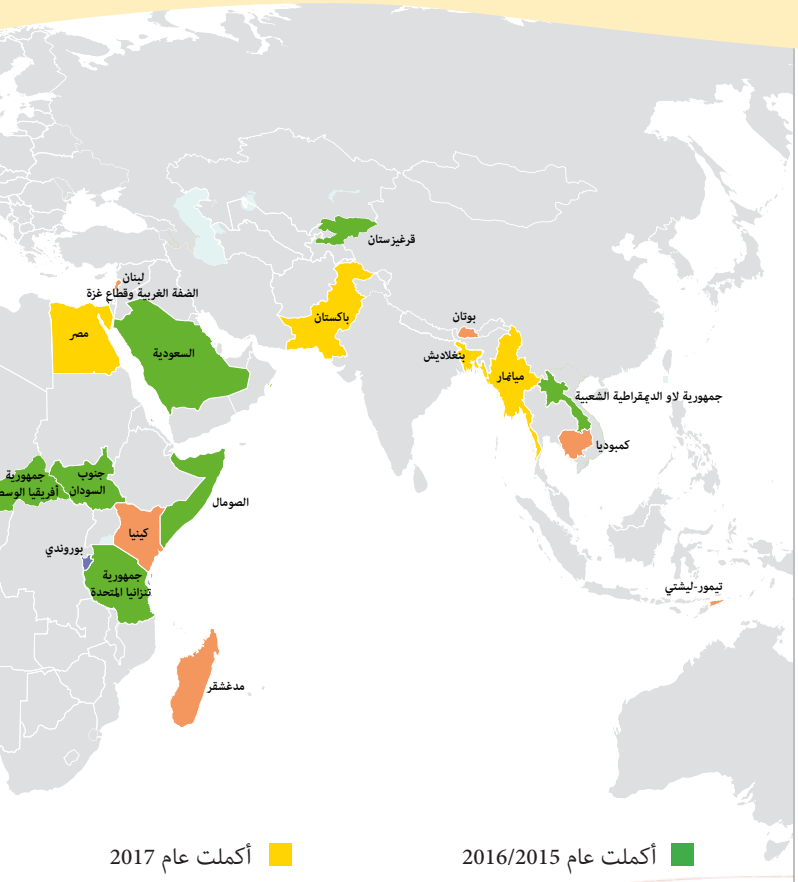

2. تقييمات البرامج القطرية

تهدف تقييمات البرامج القطرية إلى تحديد الدروس المستفادة، وتقديم التوصيات بشأن كيفية تحسين توجيه برامج المنظمة على المستوى القطري (*بما في ذلك المجموعات القطرية أو الأقاليم التي لديها برامج مكافئة)، لجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات البلد، و تعزيز أثر الجهود التنظيمية نحو تحقيق أهداف الأعضاء. وتجري هذه التقييمات عادة خلال السنة الدائمة للبرنامج القطري من أجل الاستفادة المثلى من نتائج التقييم في دورة التخطيط المقبلة.

تقييم مساهمة المنظمة في جمهورية باكستان الإسلامية

تمتلك باكستان عدد مواشٍ أكبر من عدد سكانها، ويمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تساعد على تسخير هذا المورد الهائل لتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي. وللقضاء على الأمراض الحيوانية، فإن المنظمة في وضع جيد يمكنها من مساعدة الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات على إصلاح التشريعات ذات الصلة، وتخصيص الموارد اللازمة. وأظهرت المنظمة نموذجا ناجحا للتعاون بين السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعات للسيطرة على بعض الأمراض الحيوانية. وينبغي تطبيق هذا النموذج على مكافحة الأمراض الأخرى في جميع أنحاء البلد، والقيود الكبيرة الأخرى على الإنتاج الحيواني. وقد أثمرت إجراءات اللامركزية التي عملت عليها الحكومة مؤخرا في باكستان عن تولي حكومتها الإقليمية مسؤولية وضع الاستراتيجيات والتخطيط وإدارة الموارد. وتحتاج منظمة الأغذية والزراعة، التي لا تزال تعمل في الغالب خارج العاصمة الاتحادية، إلى فتح مكاتب إقليمية للعمل عن كثب مع نظرائها الإقليميين لتقديم الدعم التقني والتأثير في عملية صنع القرار لديهم.

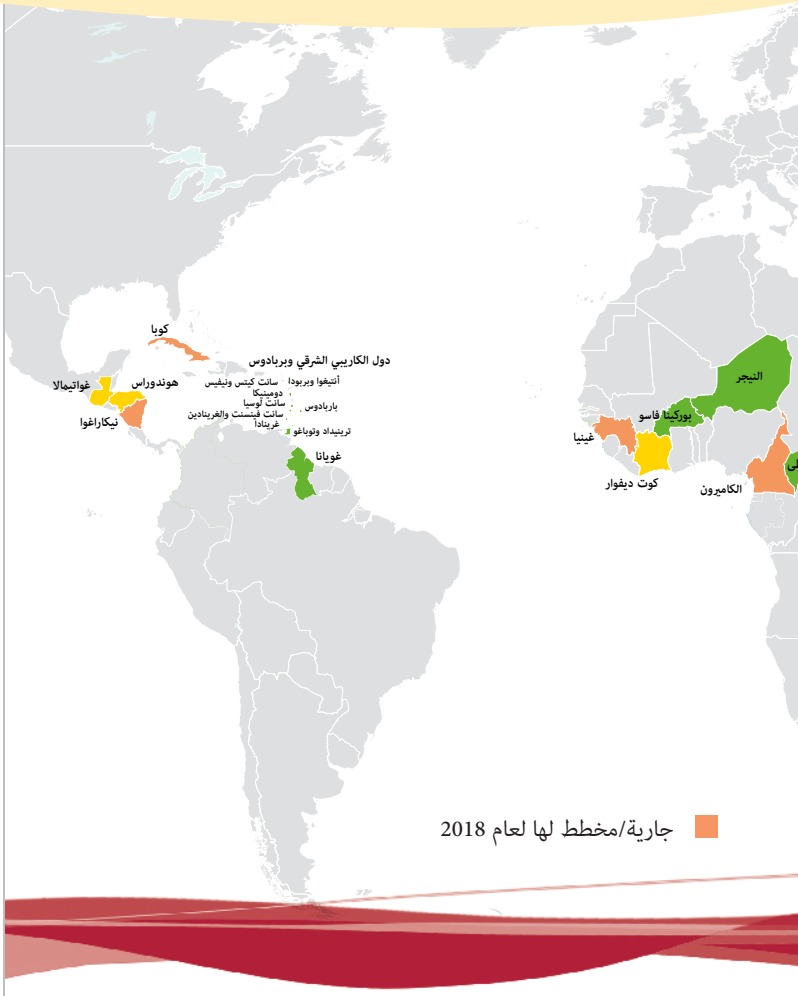

تقيم مساهمة المنظمة في كوت ديفوار

أثر عقد من الأزمات السياسية والعسكرية تأثيرا كبيرا على كوت ديفوار رغم النمو الاقتصادي المرتفع منذ ذلك الحين. حيث لا يزال هنالك ارتفاع في الفقر وسوء التغذية. ويشكل حفظ الغابات في الاقتصاد المتنامي، حيث تتوسع الزراعة التجارية، تحديا كبيرا. وينبغي معالجة قضايا حيازة الأراضي لضمان التنمية الزراعية والتماسك الاجتماعي في أعقاب الأزمة. وتتمتع المنظمة في كوت ديفوار بسمات عالية بفضل التزاماتها القوية بمجالات العمل الرئيسية في هذا السياق؛ حيث عززت المنظمة الحوار بين الشركاء وقادت الفريق العامل القطاعي المعني بالزراعة؛ وبشأن حيازة الأراضي، دعمت الإجراءات التي تتخذها الحكومة على صعيد السياسات والمؤسسات؛ وبشأن حماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، دعمت المبادرات التي أدت إلى زيادة المشاركة السياسية والعمليات الشاملة بإشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية (منظمات المجتمع المدني والصناعات الخشبية ومجتمع البحوث) في المناقشات؛ وبشأن التغذية، فقد كانت المنظمة جهة فاعلة رئيسية في مبادرة توسيع نطاق التغذية التي روجت من خلالها لنهج متعدد القطاعات لمكافحة سوء التغذية.

تقييم مساهمة المنظمة في جمهورية ميانمار الاتحادية

ما برحت ميانمار تمر بمرحلة انتقالية سياسية سريعة، وبدأت مسار التنمية الذي المتبع من البلدان الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن غالبية سكانها يعيشون في المجتمعات الريفية، وما زال نحو ثلاثة أرباعهم يعيشون في فقر. وقد أثرت الكوارث الطبيعية والنزاعات الطويلة الأمد على سبل العيش والأمن الغذائي للفقراء والنازحين. وساهم الدعم المقدم من منظمة الأغذية والزراعة، في تعلم مجتمعات الصيادين المهمشة كيفية حماية حقوق الصيد الخاصة بها، وجعل الصيد مجديا اقتصاديا. وأنشأ مجتمع المنتجين الحرجيين في المجتمعات المحلية منظمة وطنية فعالة، مما أثمر عن تسويق منتجاتهم مع شركات منتجات الغابات. وأتاح الاستخدام المبتكر للطائرات بدون طيار في رسم الخرائط الجغرافية تحديدا أفضل للمناطق المتأثرة بالكوارث والمعرضة لها، وساهم في تحسين المساعدة المقدمة للسكان المتضررين. واستنادا إلى هذه المبادرات الناجحة، يتعين على المنظمة أن تزيد من دعمها الاستراتيجي والمتكامل للبلد، وربط جوانب المنبع والمصب، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

تقييم البرنامج القطري للمنظمة في غواتيمالا

تشكل غواتيمالا موطنا لأعلى نسبة من السكان الأصليين في أمريكا الوسطى، حيث يعيش معظمهم في المناطق الريفية ويعانون من سوء التغذية المزمن. وتقدم المنظمة الدعم للمزارعين في غواتيمالا منذ عام 1964، ولديها الآن ثاني أكبر برنامج قطري في المنطقة. وعلى الرغم من أن الأزمة السياسية الأخيرة شكلت سياقا صعبا، فقد نجحت المنظمة في العمل على أعلى مستوى سياسي للتأثير على القرارات والسياسات الرئيسية. وأدى الوصول إلى الشركاء المحليين وغير التقليديين إلى تعزيز نفوذ المنظمة وتوسيع نطاق تغطيتها البرنامجية. وقد سمح ذلك لمنظمة الأغذية والزراعة بمساعدة المزيد من المزارعين على زيادة الإنتاجية والدخل، ودعم المشاريع الريفية الصغيرة، وتحقيق نتائج هامة أخرى. وينبغي للمنظمة أن تزيد من تكييف تدخلاتها لمعالجة جوانب عدم المساواة بين الجنسين والاستبعاد الاجتماعي، التي لا تزال تشكل تحديات رئيسية في البلد.

تقييم مساهمة المنظمة في جمهورية مصر العربية

شهدت مصر وضعا سياسيا غير مستقر خلال السنوات الماضية. وقد أثر ذلك على أمنها الغذائي. وقد ركز برنامج المنظمة على التنمية الزراعية المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب تعزيز الأمن الغذائي أيضا معالجة الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، ولا سيما دور المرأة. وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، تم إصلاح قانون التعاونيات الزراعية لإنعاش وظيفتها، والحد من سيطرة الحكومة، والتعاون مع القطاع الخاص. وهذا أمر بالغ الأهمية لتوسيع نطاق الدعم الفعال لصغار المزارعين. وجرى توسيع نطاق الجانب المتعلق بصحة الحيوان ومكافحة الأمراض للحد من الخطر الذي يهدد سبل العيش. وقد تم استعراض قطاع القمح، وستبدأ الإصلاحات بعملية إنتاج الخبز المحلي (البلدي). ويشكل برنامج 1.5 مليون فدان الذي زودته المنظمة بالمشورة فيما يتعلق بالسياسات، جانب التنمية الزراعية للأراضي. غير أنه لم يتم اعتبار دور المرأة في الأمن الغذائي على نحو كاف خلال البرنامج القطري، ولم يجر تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو منتظم. وفي المستقبل، يجدر بالمنظمة التركيز على المشورة في مجال السياسات ومبادرات إصلاح الأمن الغذائي بشكل أكبر.

تقييم برنامج المنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة

يواجه السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، مخاطر متعددة وتهديدات متكررة. وعلى مدى عقود، عاش الفلسطينيون تحت قيود على الأرض والمياه والتجارة، مع قلة فرص كسب الرزق وقلة قدرة الحكومة على تقديم الدعم. وخلص هذا التقييم إلى أن المنظمة كانت قادرة بشكل استثنائي في هذا السياق الصعب على الانخراط على جبهات مختلفة باستغلال ميزتها النسبية الخاصة بها، والعمل كوسيط بين المؤسسات، وتلبية أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، ودعم المؤسسات من خلال التعاون الإنمائي، وتبقى المنظمة ضمن ولايتها بوصفها وكالة تقنية.

تقييم مساهمة المنظمة في جمهورية النيجر

تشكل كل من الزراعة والرعي المصدر الرئيسي لكسب الرزق للسكان في النيجر. وتؤثر حالات الجفاف المتكررة، نتيجة لتغير المناخ، على معدلات الإنتاج، وتحول دون انخفاض معدل سوء التغذية الذي لا يزال مرتفعا.

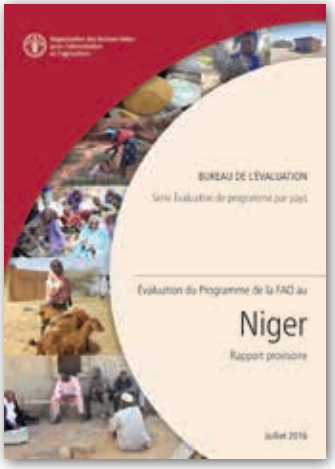

وقد أدخلت منظمة الأغذية والزراعة نهجا مبتكرة وممارسات جيدة عديدة في البلد للتصدي لهذه التحديات. وقد زاد المنتجون من فرص الحصول على المدخلات الزراعية الجيدة بفضل إنشاء محلات المدخلات في المناطق الريفية؛ وأضحت النساء أكثر مشاركة في القرارات المجتمعية بفضل نوادي مستمعي مشروع ديميترا، فضلا ن تعزيز التماسك الاجتماعي. وعلى أقل تقدير، فإن الشركاء في التنمية قد كرروا نهج المدارس الحقلية للمزارعين باعتباره آلية فعالة لاستغلال الابتكارات من جانب المزارعين في البلدان الأخرى. وتعد المنظمة شريكا رئيسيا، حيث تعمل على تعزيز القدرات التنظيمية لمنظمات المزارعين، وتحسن من فرص حصولهم على الائتمانات، وتيسر مشاركتهم في عمليات صنع القرار بأن السياسات. وينبغي للمنظمة أن تستفيد من إنجازاتها السابقة وأن تقترح تدخلات متكاملة لتعزيز القدرة على الصمود.

3. تقييمات البرامج/المشاريع

استعرضت هذه التقييمات البرامج والمشاريع الفردية التي تمول عادة من موارد من خارج الميزانية أو مجموعات من المشاريع ذات الأهمية الخاصة. وفيما يلي وصف موجز لبعض التقييمات الأخيرة للبرامج والمشاريع.

التقييم النهائي للبرنامج العالمي لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات (2012-2016)

توفر الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات المبادئ وأفضل الممارسات لإدارة الحيازة. ومنذ اعتماد الخطوط التوجيهية في عام 2012، نفذت منظمة الأغذية والزراعة من أجل دعمها مشاريع مختلفة يجري تطبيقها من أجل تحسين إدارة الحيازة. ويظهر التقييم أنه من خلال زيادة الوعي، إلى جانب تدخلات تنمية القدرات العالية الجودة، مكنت المنظمة مختلف الجهات الفاعلة التي أضحت لديها القدرة على التأثير في نقاشات سياسات الحيازة. وفي حين أن هناك حاجة دائمة إلى زيادة الوعي وتنمية القدرات، فمن المرجح أن تتحسن إدارة الحيازة من خلال التدخلات التي تستهدف على وجه التحديد تعزيز الأطر المؤسسية والتشغيلية، ومن خلال دعم محدد على المستوى المحلي، حيث تطبق آليات الحيازة. وبما أن الموارد محدودة، فمن المهم جدا أيضا اختيار البلدان بعناية وضمان الاستمرارية. ويحدد التقييم بعض المعايير التي يمكن استخدامها لاختيار البلدان.

التقييم المرحلي للإدارة المستدامة لمصايد أسماك التونة وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

تعد مصايد أسماك التونة صناعة عبر الحدود ذات أهمية، وتشمل قضايا معقدة ومصالح أصحاب المصلحة. وكان تركيز المشروع على النظم الإيكولوجية والإنتاج المستدام وثيق الصلة بمهمة المنظمة الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة والدول الأعضاء فيها. وساعد «التدبير الذي تتخذه دولة الميناء» الدول الأعضاء على مكافحة أنشطة الصيد غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة، مما أسهم في الإنتاج المستدام. وقد حظيت المعلومات التقنية المقدمة من أجل الصيد العرضي لأسماك القرش والطيور البحرية والسلاحف بتقدير كبير من جانب أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من أن بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين لم يولوا المستوى المطلوب من الاهتمام بأنشطة المشروع، فإن الالتزام القوي من قبل اللجنة التوجيهية وفريق المشروع أدى إلى نتائج مبكرة وعلامات آثار مهمة.

تقييم برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود

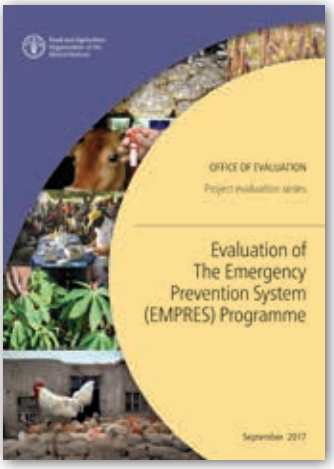

في عالم اليوم المترابط، أصبحت الأمراض والآفات الحيوانية/النباتية العابرة للحدود مصدر قلق أكبر. وتستثمر البلدان بصورة متزايدة في السياسات والأنظمة اللازمة لإدارة الأمراض القديمة والجديدة العابرة للحدود، التي تهدد الصحة والأسواق والإنتاج الآمن للأغذية. وتتبوأ المنظمة موقعا فريدا يمكنها من مساعدة البلدان على توسيع نطاق قدراتها، وإدارة هذه التهديدات. وامتد نطاق برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، الذي يستند إلى برامج الصحة الحيوانية وبرامج مكافحة الجراد، ليغطي الآفات والأمراض النباتية، وأمراض الأحياء المائية، وسلامة الأغذية، وصحة الغابات في إطار واحد. وقد أسفر كل عنصر من عناصر البرنامج عن نتائج إيجابية حيث تم توسيع الدعم. غير أن البرنامج نادرا ما قدم للبلدان دعما متسقا يغطي جميع المجالات ذات الصلة. ومن شأن اتباع نهج متعدد القطاعات أكثر اتساقا أن يعزز الرؤية ويتيح للبلدان أن تفهم بشكل أفضل نطاق المساعدة المقدمة، مما يؤدي إلى تقديم دعم أفضل وأكثر أهمية للبلدان.

التقييم النهائي «للمكافحة التدريجية لطاعون المجترات الصغيرة في الباكستان»

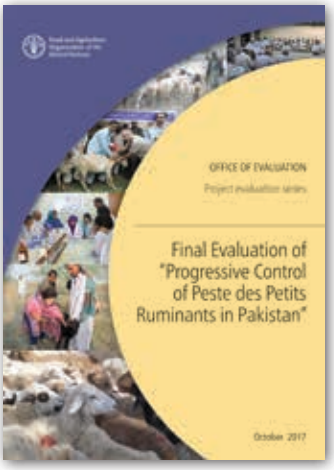

طاعون المجترات الصغيرة هو مرض حيواني متوطن في باكستان منذ ظهوره الأول في عام 1991. وينتشر بسهولة بين القطعان وعبر الحدود، وغالبا ما يكون قاتلا بالنسبة للأغنام والماعز التي يصيبها. وبوجود من 100 مليون من الحيوانات المجترة الصغيرة، فإن قطاع الثروة الحيوانية في باكستان شديد التأثر، حيث تتضرر الأسر المعيشية الأكثر فقرا بشكل غير متناسب. وقد أنشأت حكومة باكستان ومنظمة الأغذية والزراعة مشروعا لمكافحة طاعون المجترات الصغيرة في عام 2013، استنادا إلى التجارب السابقة في مجال مكافحة الأمراض. وسلطت هذه الخطوة الضوء على مدى المشكلة، واتخذت الخطوات الأولية نحو مكافحة المرض. وتم تعزيز مراقبة تفشي المرض، كما تم تعزيز إنتاج اللقاحات، في حين زادت حملات التطعيم والحملات الإعلامية من الوعي. ويستهدف هذا التقييم المزارعين والأطباء البيطريين والجهات الفاعلة الرئيسية، لتقييم التقدم المحرز، وتحديد عوامل النجاح والنقص، وتقديم توصيات لمزيد من السيطرة على هذا المرض.

التقييم النهائي لتحالف الاتحاد الأوروبي العالمي لمواجهة تغير المناخ - أوغندا: مشروع التكيف الزراعي مع تغير المناخ

يسعى تحالف الاتحاد الأوروبي العالمي لمواجهة تغير المناخ في أوغندا إلى تحقيق عناصر تشمل تحسين المعارف والقدرات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز فرص الحصول على المياه للثروة الحيوانية والمحاصيل من أجل الإنتاج، وزيادة مرونة نظم الإنتاج الزراعي في ممر الماشية. ونتيجة للأخذ بزراعة المحاصيل الذكية مناخيا، ينمي المزارعون أنواعا مختلفة من الفواكه والخضراوات على مدار العام، فضلا عن زيادة دخولهم عن

طريق بيع منتجاتهم. واستنادا إلى هذه النتائج، ينبغي دعم مشروع تحالف الاتحاد الأوروبي العالمي لمواجهة تغير المناخ من خلال مرحلة ثانية، مع التركيز المستمر على تنمية القدرات، وتطوير الشراكات (بما في ذلك البحوث بين القطاعين العام والخاص)، والوصول للمياه، واستخدام نهج المدارس الحقلية للمزارعين داخل ممر الماشية.

التقييم المرحلي لتنمية قدرات نظم الابتكار الزراعي

لا تزال الحكومات تواجه تحديات في تشجيع الابتكار الذي يلبي احتياجات صغار المزارعين، وقطاع الأعمال الزراعية، والمستهلكين. ويهدف مشروع "تنمية قدرات نظم الابتكار الزراعي"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، إلى إنشاء آلية عالمية لتعزيز وتنسيق وتقييم نهج تنمية القدرات لتعزيز نظم الابتكار الزراعي على الصعيد الوطني. ووجد التقييم أن تركيز المشروع على القدرات الوظيفية ملائم بشكل كبير. ومن خلال التحقق من الإطار الموحد في البلدان الثمانية الرائدة، قام المشروع ببناء قدرات فردية وتنظيمية، متيحا القدرة على التغيير؛ حيث أصبح للشراكات المتخصصة القدرة على إعطاء الأولوية للتحديات ووضع خطط عمل لمعالجتها. غير أنه ينبغي للمشروع التعبير عن قيمته المضافة على نحو أفضل، لضمان استدامة نتائجه المبكرة. ومن شأن استخلاص وتوليف عناصر التعلم مع البلدان الرائدة وداخلها، أن يعزز من بروزها، ويتيح للجهات المانحة والحكومات الأخرى أن تكون أكثر إدراكا لفوائد النهج الذي يتبعه المشروع.

التقييم النهائي لمشروع بناء القدرات لمهنيي جنوب أفريقيا في مجالي الزراعة والأمن الغذائي

القدرات المتزايدة في الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك الأولوية ضمن مجالات التعاون بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة وجنوب أفريقيا منذ عام 2007. وعمل المشروع على تزويد المسؤولين الحكوميين بالمهارات التقنية، وتجريب حزم الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الناشئة في كوازولو ناتال ومبومالانغا. واستعرض التقييم مدى توافق المشروع مع احتياجات الحكومة وأصحاب الحيازات الصغيرة، والنتائج المحققة، وآليات الاستدامة.

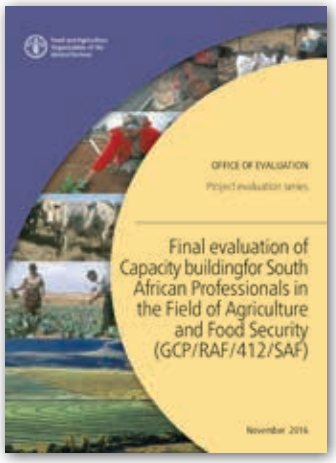

وخلص التقييم إلى إنجاز بارز في المشروع متمثل بإنشاء برنامج جامعي لتدريب المهنيين في مجالات المهارات الشحيحة، والذي كان نتاج مفاوضات أصحاب المصلحة بوساطة منظمة الأغذية والزراعة، مع الحكومة والقطاع الأكاديمي. ووجد أن فعالية الدعم المقدم إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كانت محدودة، حيث لم يتم النظر بشكل كاف في الاهتمام المبدئي والقدرات أثناء تصميم المشروع. وأوصى التقييم بزيادة دعم السياسات للحكومة من أجل تحسين تصميم الدعم للمزارعين الناشئين.

التقييم النهائي لعنصر المستوى المؤسسي لمشروع: «دعم سبل العيش القائمة على الثروة الحيوانية للفئات الضعيفة من السكان، في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يسهم قطاع الثروة الحيوانية في فلسطين بنسبة 46 في المائة من الدخل الزراعي، وتشكل المجترات الصغيرة عائدا هاما للأسر الفلسطينية، في حين أن الرعاة هم من بين أكثر الفئات المحلية معاناة من انعدام الأمن الغذائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وجد التقييم أن المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي يدعم المؤسسات من أجل تعزيز إنتاجية هذا القطاع، متصل بشكل وثيق بالهدف المتمثل في تقديم خدمة أفضل للمستهلكين مع تعزيز فرص الدخل للرعاة.

ومن ناحية أخرى، فشل المستخدمون النهائيون في فهم الأساس المنطقي للمشروع، مما يؤثر على امتثالهم، والذي يعد مفتاحا لتحقيق نتائج ناجحة. وكان من الممكن للمشروع أن يزيد من ملاءمة وفعاليته من خلال النظر في التحديات الخاصة بالسياق، وإجراء تقييم أولي لسوق الثروة الحيوانية. وقد أوصى التقييم، لضمان استدامة المشروع، بالقيام بحملات توعية واسعة النطاق بين الرعاة، وإقامة تنسيق فعال على أرض الواقع بين جميع الجهات الفاعلة.

التقييم النهائي لمشروع: وحدة الأمن الغذائي وتحليل التغذية في الصومال

ينبغي تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وسبل العيش في الصومال على صعيد كل من الأسر والمجتمع المحلي، مما يكفل قدرا أكبر من الصمود أمام الصدمات، مثل تلك الناجمة عن الصراعات أو الجفاف أو الفيضانات أو الأمراض أو الأزمات الاقتصادية. ويتعين تزويد طائفة عريضة من أصحاب المصلحة والمؤسسات الصومالية بمعلومات مفصلة، ومصنفة من منظور جنساني، في الوقت المناسب عن الحالة الأمنية والتغذوية، وسبل العيش لدى السكان الصوماليين، بغية تحسين الاستجابة في حالات الطوارئ والاستجابات الطويلة الأجل، وضمان تمكين القدرة لدى المجتمعات المحلية والوكالات والسلطات في الصومال على الاستجابة، فضلا عن مجتمع الإغاثة الدولي. ويغطي هذا التقييم الفترة من 2013 إلى 2016.

التقييم النهائي لبرنامج سياسات الأمن الغذائي واستراتيجية بناء القدرات في السودان

قيم هذا التقييم قيمة برنامج سياسات الأمن الغذائي واستراتيجية بناء القدرات لأصحاب المصلحة المحددين في جنوب السودان منذ بدايته في عام 2012 حتى الآن. حيث هدف إلى التعلم عن نهج تنمية القدرات في المنظمة من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، ورصد تحقيق نتائج وأهداف البرنامج. وعزز المشروع إجراءات سياسات الأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الولايات، بالإضافة إلى الابتكارات الرئيسية التي أثمرت عن أمثلة جيدة على القرارات المتكاملة والشاملة والمستندة إلى الأدلة. ويوصي التقييم بأن يعمل مكتب المنظمة القطري في السودان، بدعم من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، على دعم نظم رصد الأغذية والتغذية، والبحوث، ونظم المعلومات المتعلقة بالسياسات في البلد.

التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لمبادرة الإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود

الإطار العالمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود هو آلية إدارة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، التي أطلقت في عام 2004 لتحقيق تنسيق الوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومكافحتها، وتناول أبعادها الإقليمية والعالمية. وهذا هو التقييم الثالث للإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ويغطي الفترة من عام 2009 إلى عام 2017. ويهدف التقييم إلى تزويد اللجنة التوجيهية واللجنة الإدارية العالميتين للإطار بالدروس المستفادة والأدلة، التي يمكن الاستنارة بها في تطوير الاستراتيجي للإطار في المستقبل، من خلال تقديم التوصيات لتوجيه التعاون بين أطراف الإطار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتشجيع تحسين أدواته. ونظر التقييم في القيمة المضافة للإطار كآلية لتسهيل العمل التعاوني بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وشركاء التنمية، في التصدي للمخاطر العالمية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

التقييم النهائي لإدماج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية في مالي

يتكيف القطاع الزراعي في مالي مع تغير المناخ مع مواصلة الكفاح من أجل التخفيف من وطأة الفقر، وتحسين سبل العيش الريفية في بيئة متأثرة بالنزاعات. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة الحكومة المالية وعدد كبير من الشركاء الإنمائيين على أرض الواقع، من خلال دمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في سياسات وممارسات القطاع الزراعي. وقد أثبتت المدارس الحقلية للمزارعين أنها الطريق المفضل والأكثر نجاحا في مالي، من أجل التعلم وتبادل المعلومات والاختبار من قبل المزارعين فيما يتعلق بتحسين الإنتاجية وأساليب الإدارة المتكاملة للآفات. وأصبح التكيف مع التغير المناخي جزءا لا يتجزأ من التدريبات. وقد تم اختيار بذور الدورة القصيرة المقاومة للجفاف، وتعميمها من خلال مضاعفة البذور ونشرها على نطاق صغير. وينبغي للمنظمة تقديم الدعم إلى مالي من خلال التفاوض على تمويل حكومي و/أو مناخي، من أجل استدامة نظام الإرشاد الزراعي للمدارس الحقلية للمزارعين، من خلال توسيع نطاق المشروع الحالي في مجالات أخرى، وإدماج الجنسانية والإدماج الاجتماعي في السياسات والممارسات في القطاع الزراعي.

تقييمات المشاريع الجارية

- **تقييم مشروع وضع جدول الأعمال العالمي لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية**
- **تقييم مشروع إدارة المجتمع المحلي المستدامة وحفظ النظم البيئية لغابات الشورى في الكاميرون**
- **تقييم المجموعات لمشاريع: حفظ الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، والغابات, والتربة، والمياه من أجل تحقيق الخطة الوطنية للعيش الرغيد (Buen Vivir/Sumac Kasay) في مقاطعة نابو؛ تعميم استخدام وحفظ التنوع البيولوجي الزراعي في السياسات العامة من خلال استراتيجيات متكاملة وتنفيذ في الموقع في ثلاث مقاطعات في مرتفعات الأنديز؛ إدارة الموارد الطبيعية في تشيمبورازو**
- **تقييم مشروع الإدارة المتكاملة لغابات الشورى والأراضي الرطبة المرتبطة بها، ونظم الغابات الساحلية في جمهورية الكونغو.**
- **تقييم مشروع الإدارة المستدامة للأراضي والزراعة المواتية للمناخ في تركيا**
- **حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا**
- **زيادة الأمن الغذائي الأسري، والدخل، التغذية من خلال تسويق قطاع الثروة الحيوانية المتكاملة والمستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة في زمبابوي**
- **تحسين الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تشجيع الزراعة الحافظة للموارد**
- **الحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ في مقاطعتي نوسا تنغارا تيمور ونوسا تنغارا بارات في إندونيسيا**

فيديوهات التقييم في قناة يوتيوب لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تم إصدار فيديوهات بطول 10 دقائق لبعض التقييمات ، بلغات مختلفة، من أجل عرض بعض نتائج وتوصيات التقييمات بصيغة أخرى. بالإمكان أيضا زيارة موقع مكتب التقييم للاطلاع على آخر التقييمات على الرابط التالي:

www.fao.org/evaluation/en